



تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

حسام رشيد هادي



دراسة تحليلية



مركز مدار للسياسات
والتنمية والديمقراطية

MADAR CENTER

دراسة تحليلية

تأثير الذكاء الاصطناعي
على سيادة الدولة ووظائفها

حسام رشيد هادي

madarcenter.com

2026

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

الدولة هي العنصر الرئيس والفاعل الأساسي في العلاقات الدولية وقد لحق بهذا المفهوم عدد من التعريفات المتنوعة إذ يرى البعض أن الدولة هي الطرف الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية ولها شخصية اعتبارية، وبهذه الصفة فإنها تتمتع بموجب القانون ولها شخصية اعتبارية وبهذه الصفة فإنها تتمتع بموجب القانون الدولي ببعض الحقوق وتترتب عليها بعض الواجبات ويتوفر فيها سكان دائمون وأرض محددة وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعالة على أراضيها وعلى إقامة علاقات دولية مع الدول الأخرى⁽¹⁾.

أولاً: الدولة

هنالك من يعرف الدولة بكونها مجتمع سياسي يتكون من السكان المحليين الخاضعين لحكومة وتتكون الدولة عادة من الإقليم الذي يشمل أراضي الدولة ومجالها الجوي والجرف القاري والمياه الإقليمية فضلاً عن السكان والنظام السياسي⁽²⁾. ويعرفها الأستاذ علي صادق أبو هيف* بأنها مجموعة من الأفراد الذين يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة⁽³⁾. ويعرفها الأستاذ طه العنبيكي بأنها كيان سياسي-قانوني ينظم شؤون الأفراد الذين يعيشون ويمارسون نشاطهم

(1) غراهام إيفانز، جيفري نوبنهايم، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص702.

(2) Rod Hague, Martin Harrop, Comparative Government and Politics an Introduction, 6th Edition, Palgrave Macmillan, NEW YORK, USA, 2004, P7.

* علي صادق أبو هيف محام مصري وباحث في مجال حقوق الإنسان، وُصف بأنه أحد المتخصصين البارزين في القانون الدولي العام وحقوق الإنسان في مصر وبشكل أعم في منطقة العالم العربي. عمل أستاذاً للقانون العام الدولي بجامعة الإسكندرية. حصل على جائزة اليونسكو للتربية على حقوق الإنسان عام 1981.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص309.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

بشكل دائم على إقليم جغرافي محدد⁽⁴⁾. ومن خلال التعريفات السابقة يرتبط الحديث عن الدولة بمفاهيم أخرى لها حضور مستمر مع مصطلح الدولة مثل السيادة، الشرعية، السلطة، الإجماع، وكلها تعكس وظائف وواجبات متنوعة تقع على عاتق الدولة. إن سيادة الدولة هي كن أساسي من أركان وجود الدولة والذي يشير إلى وجود هيئة منظمة تنفرد بسلطة فرض سيطرتها على الإقليم وعلى الأشخاص الموجودين فيه ولها سمة الاستمرار والدوام فهي لا تتعلق بالأشخاص، ولا يمكن أن تتجزأ وهذا هو المفهوم المطلق للسيادة الذي قصر إمكانية مشاركة المجتمعات في العلاقات الدولية على من يهتمون عليها⁽⁵⁾، رغم ذلك فإن التطورات التي طرأت على الساحة الدولية أفضت إلى تقلص مفهوم السيادة التقليدي بسبب تنوع المسائل في البيئة الدولية مثل: حقوق الإنسان، التدخل الدولي للأغراض الإنسانية، مكافحة الإرهاب فضلاً عن تنوع الفواعل في العلاقات الدولية فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد إذ نجد مزاحمة من فواعل جدد يكون لهم في بعض الحالات تأثير أقوى من بعض الدول مثل الشركات المتعددة الجنسيات، كذلك ساهمت الحاجة إلى التنظيم الناتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي المتزايد ما بين استخداماته العسكرية والمدنية من ترتيب تكاليف جديدة ومتزايدة على إمكانيات حل المشاكل لدى الدول وبدرجات مختلفة حسب قوة الدولة وممكناتها الأمر الذي ولد الحاجة إلى إنشاء مؤسسات فوق وطنية تتولى حل هذه المشاكل وواقع الذي حدث هو قيام الدولة بنقل جزء من سيادتها طواعية إلى هذه

(4) طه حميد حسن العنبيكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها وتصنيفها، ط2، مكتب الغفران للطباعة، بغداد، العراق، 2015، ص88.

(5) سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2017، ص682.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

المؤسسات مما يعني أن مفهوم السيادة غير القابل للتجزئة قد تم نقضه ويرى عدد من الباحثين أن المفهوم الوستفالي للسيادة لم يعد موجودا أو لا يمكن الاعتماد عليه كمعيار للعلاقات الدولية في العالم المعاصر⁽⁶⁾، بل أبعد من ذلك فهناك من يرى أن سيادة الدولة هي أيديولوجيا فرضتها ظروف تاريخية معينة ولا يمكن أن تمثل فكرة مطلقة تحدد وجود الدولة وأنها تشير فقط للسلطة السياسية وممارساتها⁽⁷⁾. في حين يرى فريق آخر أقل حدة أن المهم هو تطوير فكرة السيادة بدلا من إنكار صلاحيتها لتتلاءم مع الظروف المستجدة⁽⁸⁾ بسبب استمرار الحاجة إلى حماية الهوية السياسية للمجتمع.

أما شرعية الدولة فهي على علاقة جدلية مع مفهوم السيادة إذ هنالك اتجاهان يرى أحدهما أن الشرعية لا علاقة لها مع سيادة الدولة فيما يرى الآخر أنه لا يمكن تحويل الهيئة المنظمة للدولة بالسلطة بدون توفر الشرعية وممكن أن نفهم الشرعية السياسية على أنها الاعتقاد بصحة ممارسة مصدر السلطة أي أن ما يقوم به الحاكم يأتي مطابقا للقانون مثل باقي الافراد⁽⁹⁾، وهذا العنصر إحتدم حوله النقاش والصراع منذ عهد الثورة الفرنسية إلى الآن حاملا في طياته تبريرات لأربعة اتجاهات يعمل مناصرو كل منها على إثبات صحة ما يتبنى وهذه الاتجاهات هي الشرعية الثيوقراطية (الحكم الالهي)، الشرعية الوراثية، الشرعية الارستوقراطية والشرعية

(6) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 170.

(7) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط2، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2013، ص 569.

(8) ديتير غريم، السيادة كمفهوم قانوني وسياسي الجذور والمستقبل، ترجمة عومرية سلطاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2021، ص 109.

(9) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص 369.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

الديموقراطية، وهذه الاتجاهات تشير بمجملها إلى التوافق الاجتماعي حول الشكل القيادي بوسائل سلمية بعيدة عن العنف أو الاكراه أو الإرهاب ويمكن أن نقول إن الشرعية هي ظاهرة سياسية بالدرجة الأولى وليست ظاهرة قانونية، لأن التنظيم القانوني للشرعية هو من صنع الدولة أي إن الوظيفة القانونية تقوم بها حتى الأنظمة غير الشرعية⁽¹⁰⁾ والاستبدادية ذلك لان القوة هي التي تؤكد الفكرة السياسية لا الحقائق، لذلك نجد أن أزمة الشرعية من أهم الازمات التي تواجه الأنظمة السياسية، كون النظام السياسي يستمد قوته من هذا المفهوم وهي معيار لتجسيد سيادة القانون والسيادة الشعبية الأمر الذي يؤدي إلى شيوع حالة الرضا والالتزام بتشريعات النظام القائم، ويمكن أن نعتبر الشرعية الأداة التي تحول القوة المجردة إلى سلطة مقبولة اجتماعيا ورسميا بشكل اختياري غير قائم على أساس الخوف . ويمتد مفهوم الشرعية إلى بيئة العلاقات الدولية ولا يقتصر على حدود الدولة وشأنها الداخلي ويرتبط باعتراف الاسرة الدولية بشرعية الحكم في دولة معينة ويعرف أحيانا بمبدأ توبار نسبة إلى وزير خارجية الأرجنتين عام 1907 الذي طور فكرة ألا تعترف الجماعة الدولية بشرعية الحكومات التي تأتي إلى السلطة بوسائل غير دستورية، كذلك يصل مفهوم الشرعية إلى نوع النظام الدولي السائد، إذ يرى كيسنجر أن النظام الدولي الذي يضم القوى الرئيسة القابلة بالتقاليد القائمة للتعامل فيما بينها من حيث الأهداف والوسائل والسياسة الخارجية هو نظام شرعي لأنه مستقر، أما النظام الذي يضم قوى رئيسية غير راضية وتسعى لإعادة توزيع القوة وإعادة ترتيب النظام فاعتبره غير شرعي لأنه ثوري وغير مستقر⁽¹¹⁾.

(10) جوليان فرنذ، جوهر السياسة، ترجمة فاروق الحميد، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2016، ص 248.

(11) غراهام ايفانز، جيفري نوبنهايم، مصدر سبق ذكره، ص 411.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

ومن أجل أن يكتمل تصورنا عن الدولة والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها فلا بد من الحديث عن السلطة السياسية التي هي من الوقائع الاجتماعية العسيرة على التعريف القطعي بسبب تعدد صفاتها وتطورها باستمرار فضلاً عن امتداد تأثيرها إلى مختلف العلاقات الإنسانية وارتباطها بكل أشكال التنظيم المؤسسي، وتأخذ السلطة طبيعة صراعية كونها تتمكن من استخدام أدوات الجبر والاكراه لتغيير الارادات لذلك نجد أن هنالك من عرف السلطة السياسية بأنها " القدرة على القضاء على كل الترتيبات التي تهدف إلى إجراء تغييرات مخالفة لإرادتها"⁽¹²⁾، ويراه البعض كونها "نوع من أنواع القوة التي تنظم جهود وواجبات الآخرين من خلال الأوامر التي تصدرها لهم، إذ تعد هذه السلطة فعالة لكونها صادرة من اشخاص شرعيين حسب اعتقاد الأشخاص الخاضعين لمشيئتها"⁽¹³⁾، في حين اعتبرها آخرون "من أنواع القدرة التأثيرية أو العلاقة الأمرية بوصفه حقاً قائماً بين إرادات حرة"⁽¹⁴⁾، والذي نخلص إليه أن السلطة بشكلها النموذجي هي قوة تأديبية تقويمية وليست قوة للعنف.

وإذا فهمنا أن السلطة تتعلق بحق الحكم وإصدار الأمر ويقابله إذعان طوعي للمأمورين أصبح من الواضح لدينا الأهمية المركزية لشرعية السلطة بالنسبة للحاكمين ففي ظل غياب الرضا والانقياد الطوعي فلا سبيل لاستمرار السلطة إلا باستخدام أساليب الجبر والاكراه والذي لا يقدر له الاستمرار في غالب الأحيان لذلك ركز كثير من علماء الاجتماع في مصادر السلطة للبحث والتنقيب عن أسباب ديمومتها

(12) Amitai Etzioni, *The Active Society A Theory of Societal and Political Processes* the Free Press, New York, 1968, p318.

(13) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص 341.

(14) ناصيف نصار، منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر، ط2، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص 13.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

واستمرارها ومن أبرزها اسهامات (ماكس فيبر) إذ قسم السلطة إلى ثلاثة أنواع هي: السلطة التقليدية ومصدرها العرف والتقاليد، والسلطة الملهمة ومصدرها الكاريزما والخصائص الشخصية، والسلطة العقلانية ومصدرها التنظيمات، القانونية وانتبه (فيبر) إلى السلطة في كافة الحالات تعتمد على اعتقاد الناس بشرعيتها بغض النظر عن مصدر هذا الاعتقاد أو مقدار صحته، وأن السلطة عبارة عن قوة متخفية داخل الشرعية ولذلك يتم الانقياد لها حتى وإن كان الانقياد لها حدث من خلال الدعاية والتلقين الممنهج⁽¹⁵⁾.

وعندما نعيد النظر في الدولة والمفاهيم المرتبطة بها نجد أن هنالك علاقة ديناميكية تؤثر في سيادة الدولة وشرعية السلطة فيها من جهة وشكل علاقاتها الخارجية من جهة أخرى إذ أن مفهوم السيادة لم يعد مطلقا بسبب عدم قدرة الدولة على كبح التدفقات الآتية من الخارج بأنواعها الاقتصادية والمعرفية والثقافية والإعلامية بل أصبحت السيادة محاصرة⁽¹⁶⁾ من قبل تدفقات العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية كما أن ارتفاع مستوى الاعتمادية على الخارج زاد من حدة هذه التأثيرات لا سيما بالنسبة للدول غير المركزية في النظام الدولي وساهمت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أيضا بتقليص مساحة سيادة الدولة بمفهومها المطلق، إذ يترتب على الدولة الإيفاء بالتزاماتها الخارجية التي كانت طرفا بها من خلال الاتفاقيات والمعاهدات مثل الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية وأحدثها الاتفاقية

(15) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 1990، ص 138.

(16) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص 348.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

المتعلقة بالمناح التي من المتوقع أنها تخفي جوانب سياسية سيكون لها ما بعدها على صعيد العلاقات الدولية. كذلك فإن شرعية السلطة اليوم أصبحت متعلقة بمقدار رضى المواطنين الذين يتعرضون لهذه التأثيرات الخارجية ويتم امتحان كفاءة السلطة كل لحظة تقريبا في إمكانية استمرارها وتحسين أدائها في توازن حرج ما بين الأهداف الوطنية والضغوطات والتأثيرات الخارجية التي أصبح العامل التكنولوجي حاسما فيها كونه يساهم بشكل فعال في هندسة الرأي العام وإعادة تشكيل القيم والتفضيلات والسلوكيات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي سرعان ما يترجم إلى البعد السياسي.

ثانيا: وظائف الدولة

تنوع تقسيمات وظائف الدولة ما بين المذاهب السياسية والاتجاهات الفكرية حسب ما يسوقه كل مذهب من حجج ومبررات الذي يعكس الرؤى المختلفة لمسألة مقدار تدخل الدولة، إذ يرى البعض أن تتراجع الدولة وتترك الأمور رهينة الأفراد والأسواق ويرى آخرون ضرورة بسط الدولة لديها في كل الأمور لتحقيق العدل الاجتماعي وبين الاتجاهين هنالك طيف واسع من الأفكار التي تناقش مقدار تدخل الدولة ومقدار تراجعها واليات تقنين التدخل أو عدمه. لذلك يمكن أن نتصور فكرة أفضل عن وظائف الدولة إذا نظرنا إليها من زاوية الوظائف ذات الطبيعة القانونية والوظائف ذات الطبيعة السياسية

• أولا: الوظائف القانونية للدولة ويراد بها المهام التشريعية والتنفيذية والقضائية⁽¹⁷⁾ التي تقوم الدولة بتنظيمها وهي تختلف حسب طبيعة النظام السياسي وحسب التكوين

(17) منذر الشاوي، مصدر سبق ذكره، ص 118.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

الاجتماعي وحسب التطور التاريخي للدولة سواء كان النظام السياسي يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات ويحققه فعلياً أم كان استبدادياً يجعله صورياً، إذ تقوم المؤسسات التشريعية الممثلة بمجلس الشعب من خلال ممثلين الشعب المنتخبين بمهمة إصدار القوانين والتشريعات الملزمة والتي تحدد السلوك العام للأفراد والمؤسسات بغض النظر عن توصيف الأفراد ومكانتهم توخياً لتحقيق المصلحة العامة، وكذلك تتولى مسؤولية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها مهمة انفاذ القوانين من خلال الجهاز الإداري للدولة الممثل بالحكومة لتأمين شؤون الدولة، وفي هذا الشأن يجب أن نذكر الخلاف القائم بين انصار المذهب الفردي⁽¹⁸⁾، الذي يرى ضرورة عدم تدخل الدولة وما بين انصار المذهب الاشتراكي الذي ينادي بالتدخل المطلق للدولة في شتى نشاطات الحياة وما بين اتجاه ثالث حاول الدمج ما بين خصائص الفكرتين وفق أسس اجتماعية، فهو يتيح للدولة التدخل في مجالات محددة أو كلما دعت الحاجة لذلك مثل الاتجاه الاسلامي⁽¹⁹⁾. فضلاً عن وظيفة القضاء التي تتولى الفصل بين الخصومات الناشئة ما بين الافراد والمؤسسات ويقع على عاتقها أيضاً مهمة تفسير الدستور وعقاب منتهكي القانون ومن المفترض توفر الحيادية والاستقلال التام لممارسة هذه المهمة الحساسة

• ثانياً: الوظائف السياسية للدولة والتي تتخذ طابعاً قيمياً وأخلاقياً عالية الأهمية مثل إقامة العدل، تحقيق الرفاهية، حسن توزيع الثروة، حسن الإدارة المالية، تحقيق الانتماء

(18) مارتن غريفش، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص101.

(19) محمد رزق محمد إبراهيم، إيهاب عبد الله، مبادئ العلوم السياسية، المكتبة الوطنية، عطبرة، جمهورية السودان، 2019، ص55.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

الوطني من خلال بناء الامة، الحفاظ على شرعية السلطة، وضمان الحقوق المدنية مثل كفالة الحريات الفردية والمساواة امام القانون وضمان المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأي والحفاظ على أمن وسيادة البلاد من خلال إزاحة كافة التهديدات الداخلية والخارجية وتحقيق الرفعة والعظمة للدولة في البيئة الدولية من خلال الإدارة الفعالة للسياسة الخارجية⁽²⁰⁾.

وعند التأمل في وظائف الدولة ببعديها القانوني والسياسي نجد أن الدولة قد فقدت حيزا لا يستهان به من قدراتها في ظل تمدد العولمة بشكل يؤدي إلى تغير تراتبية أهداف الدولة بشكل مستمر، إذ أن الهدف الرئيس للدولة يكمن في الوجود والاستمرار ثم يلي ذلك الامن والاستقرار والذي يمهد للهدف الثالث الذي هو التنمية، ثم الأهداف الأقل أهمية وهذا التغير المستمر في تراتبية الأهداف يحدث بسبب طبيعة العولمة التي تعني " العملية التي يجري فيها ذوبان الهيئات المتمحورة حول الدولة والمرجعية من اجل هيكل علاقات بين اطراف فاعلين مختلفين يعملون في بيئة عالمية حقا وليس مجرد بيئة دولية"⁽²¹⁾.

بل يرى (مارتن كور) أن: "العولمة هي ما كنا نحن سكان العالم الثالث نسميه قرونا عديدة بالاستعمار"⁽²²⁾، ويمكن أن ننظر إلى التطور التكنولوجي على أنه أحد أهم أدوات العولمة الذي من خلاله زادت عمليات العبور الاقتصادي والاجتماعي بشكل

(20) فرانسيس فكيوياما، مصدر سبق ذكره، ص52-53.

(21) غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص274.

(22) جون بيليس، ستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص29.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

يسلب الدولة باستمرار قدراتها في السيطرة والتحكم من جهة ويزيد مقدار الترابط الخارجي نتيجة الاعتمادية من جهة أخرى، أي: إن وظائف الدولة ببعديها القانوني والسياسي آخذة في التراجع، ففي الوضع الطبيعي المؤلف الذي يتبع وجود الدولة هو الاهتمام بترسيخ الأمن والاستقرار والذي يمهّد الانتقال إلى مرحلة التنمية، أما في ظل العولمة فقد انعكس الأمر إذ أن الأولوية تتصاعد باستمرار باتجاه التنمية كعامل رئيسي للاستقرار والأمن وعامل كبّح للتدخل الخارجي تحت مبررات إنسانية مثل حالة الدول التي ولدت حديثاً في مدة العولمة مثل تيمور الشرقية و جنوب السودان إذ كانت الأهداف الاقتصادية وإمكانية وضع برنامج فعال للتنمية من أولى الأولويات.

إن ثورة تكنولوجيا الاتصالات والتي يقصد بها "التطورات في مجال الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي اسهمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات"⁽²³⁾، أعطت إمكانية أن تقوم المجتمعات بعقد مقارنات ما بين أساليب الحياة ومستوى الرفاهية ونوع الحقوق والحريات عالمياً مع الوضع المحلي الأمر الذي أدى إلى تكوين مطالب ملحّة بالمزيد من المشاركة السياسية⁽²⁴⁾، والذي ولد احتجاجات وأعمال عنف أدت إلى انعدام الأمن واشتعال الحروب الأهلية مثل الذي ألم بالمنطقة العربية في 2011 الذي لا تزال آثاره العنيفة ظاهرة في سوريا، اليمن، ليبيا الأمر الذي يشير بمقدار كبير من الصحة إلى فكرة أن التطور التكنولوجي ساهم بشكل واضح في تغيير تراتبية أهداف الدولة.

(23) منير إسماعيل السيد، الشبكات المعلوماتية الحديثة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2021، ص 61.

(24) دبير سنغاس، الصدام داخل الحضارات التفاهم بشأن الصراعات الثقافية، ترجمة شوقي جلال، دار العين للنشر، القاهرة، مصر، 2008، ص 33.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

وكل هذه التغيرات الكبيرة هي مخرجات للتقنيات الاعتيادية الممثلة بتطوير أنظمة الاتصال والتواصل والتي صاحبها تطوير لنماذج الاعمال من الاستثمار في إنتاج السلع إلى الاستثمار في إنتاج الخدمات مثل خدمة الاتصالات وخدمة الانترنت وخدمة التوصيل الأمر الذي أنتج عشرات الالاف من المؤسسات الجديدة الناشطة اقتصاديا التي تتمكن من إدارة نشاطها عالميا بدقة وفاعلية مرتفعة عبر أجهزة الكمبيوتر فائقة القوة⁽²⁵⁾، فضلا عن إمكانية إجراء التحليل للبيانات الاقتصادية في مدة زمنية قصيرة مهدت لإقامة تجارة بمليارات الدولارات ما كان لها أن تتم في ظل الحسابات والتحليلات البشرية الاعتيادية فإذا كان الفارق كبيرا بين الدول المركزية في النظام الدولي والدول الثانوية وهي تستخدم التكنولوجيات الاعتيادية في الاتصالات والإدارة والتحليل وباقي العمليات، فكيف سيكون الوضع يا ترى إن عززت الدول المركزية كل أنظمتها بتطبيقات الذكاء الاصطناعي بينما الدول الثانوية لم تتمكن إلى الآن من الاحتكام على التقنيات الاعتيادية فكلما احتكمت الدولة على هذه التقنيات كلما تحسنت قدراتها في انجاز المهام الاقتصادية والمهام الأمنية وبالتالي، تتحسن قدراتها السياسية.

ثالثا: تأثير الذكاء الاصطناعي في سيادة الدولة ووظائفها

عندما استعرضنا سيادة الدولة ورأينا مقدار التغيرات التي حدثت لهذا المفهوم والعوامل التي ساهمت في ذلك يمكن لنا أن نفهم مجموعة من الأمور التي تؤثر في إعادة تشكيل مفهوم السيادة مثل: التطور التكنولوجي، تنوع القضايا ذات الطبيعة العابرة للحدود

(25) أولريش شيفر، انخيار الرأسمالية أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحرة من القيود، ترجمة د. عباس عدنان علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 371، كانون الثاني 2010، ص 59.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

كالإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات، التدخل الدولي الإنساني، حقوق الإنسان، العولمة وزيادة الاعتمادية الدولية⁽²⁶⁾، إذ ساهمت هذه العوامل بقيام مراجعات عديدة لمفهوم السيادة بشكلها المطلق ولو أمعنا النظر بكل هذه العوامل لوجدنا أن العامل التكنولوجي يمثل عاملاً مشتركاً في هذه العوامل وتاريخياً وقبل كل الثورات الصناعية السابقة يحدث التأثير في هذه العوامل من خلال ثلاث أشياء تطور طرق التواصل الاجتماعية والاقتصادية، تغيير في الاعتماد على نوع الطاقة ومن ثم التحول في طرق النقل والامداد اللوجستي⁽²⁷⁾. ومن خلال هذه العلاقة يظهر أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يتم الاعتماد عليها بشكل متزايد في الإدارة والتنظيم لهذه القطاعات لا سيما من خلال انترنت الأشياء الذي يوفر معلومات تفصيلية عن كل شيء تقريباً خارج سيطرة الدولة الأمر الذي يفضي إلى اختراق سيادة الدولة من قبل رواد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الذين في الغالب هم عناصر غير وطنية بالنسبة لأغلب الدول فهم يتمكنون من حصاد المعلومات التفصيلية عن نشاط مواطني الدولة ومؤسساتها وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتوجهات الرأي العام.. الخ، فهم بالواقع يقومون باستلاب السيادة بشكل عملي من الدولة وبطريقة أكثر فاعلية وأقل كلفة من الطرق التقليدية المبنية على أساس فارق القوة إذ يتم استبدال فارق القوة التقليدية بفارق السيادة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي من خلالها يصبح التأثير على تناسق الوظائف الاجتماعية مفتوحاً بفضل شبكات التواصل الاجتماعي التي تدار بخوارزميات التعلم العميق فهي تتمكن من تحليل المحتوى وكشف الميول والتوجهات والتفضيلات شديدة الحساسية مثل الانتخابات ومن

(26) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 634.

(27) الفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، بنغازي، ليبيا، 1990، ص 36.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

خلال تقنيات التزييف العميق الذي يمكن من خلاله تزييف الصور ومقاطع الفيديو واربك الرأي العام⁽²⁸⁾ وإمكانية استخدام هذه التطبيقات من قبل الأفراد المتنافسون أو إلى الدول ستكون متاحة مما يعني تحكم الافراد والمؤسسات المالكة لهذه التقنيات بإدارة وتنظيم المجتمع متجاوزة سيادة الدولة وسلطانها وصولاً إلى التأثير في الوظائف السياسية في الدولة⁽²⁹⁾ بشكل يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات وهذا الأمر يضع الدولة أمام تحدي من نوع جديد إذ يتم قضم صفتها الحامية بشكل مستمر وقدرتها على حماية الأرواح وحماية المعلومات والبيانات الحساسة باتت موضع تقييم ومراجعة وبالتالي، لم تبق الدولة هي المحتكر الوحيد للقوة وأدوات الاكراه في المجتمع، بل أصبح يشاركها في هذه الوظيفة فواعل آخرون مثل الدول الأجنبية، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الإرهابية والمنظمات الاقتصادية.

كما أن من السهولة اختراق القطاع الحكومي وإعادة تنظيمه من خلال قوى أخرى غير الدولة أصبح أمر غير معقد لا سيما في التقنيات المستقبلية في المدن الذكية وإدارة منشآتها فعملية إدارة شبكات الطاقة المعتمدة على مصادر نظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تتم رقمياً والتي تتصل بطرق نقل ولوجستيات جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي في القيادة الذاتية، فالتواصل والطاقة والنقل وكلها يتم ادارتها من خلال الذكاء الاصطناعي وتعتمد كلياً على انترنت الأشياء⁽³⁰⁾، وكلنا نعلم

(28) علي مولود فاضل، سيف عدنان عباس، التزييف العميق لغة الكاء الاصطناعي في الحروب السيبرانية الإعلامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص 103.

(29) برتران بادى، الدولة المستوردة غربة النصاب السياسي، ترجمة شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2006، ص 70.

(30) صدام محمد الخمائسة، الحكومة الذكية، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص 199.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

مقدار الجدل الذي ثار ولا زال لبيان العلاقة ما بين السيادة والتدخل الدولي الإنساني مثلاً، فهناك من الباحثين من يرى أن التدخل الدولي للأغراض الانسانية يحمل بعداً مخلاً بالسيادة بصفته المطلقة، وأن الدول إنما تحتج بأن تدخلها لغرض وقف أو منع الانتهاكات لحقوق الانسان إنما في الواقع هو سعي منها لتحقيق مصالحها الوطنية⁽³¹⁾، هذا في الوضع الاعتيادي للتدخل بالأساليب التقليدية فكيف سيكون الوضع في حالة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للتدخل الإنساني، وقد بدأت شركة مايكروسوفت باستخدام برنامج جديد بميزانية 40 مليون دولار يسمى بالذكاء الاصطناعي لخدمة العمل الإنساني، وهدفه المعلن هو تسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل المساعدة الإنسانية في حالة الكوارث وحماية اللاجئين وتعزيز تطبيق قوانين حماية حقوق الانسان أي: إن هنالك نظام للمراقبة وتصوير الحدود ومناطق النزاعات وبالواقع هو نظام تحري لجمع الأدلة التي يمكن أن يستخدم لإدانة الدولة عند الحاجة⁽³²⁾، مما يعني أن هنالك تدخل مباشر في السيادة الداخلية للدولة، وتطور أنظمة الذكاء الاصطناعي أفرز فاعلون جدداً يشاركون الدولة في سيادتها من عدة مداخل فإذا أخذنا المدخل الاستخباري نلاحظ تقريباً ذوبان الحدود الفاصلة ما بين القطاع الخاص الذي ينتج هذه التقنيات وما بين حاجة مؤسسات الدولة إلى الأجهزة والمعدات المتفوقة وتحديث عمليات مشاركة للبيانات والمعلومات ما بين هذه الأطراف بل أصبح مجالاً للاستثمارات الواعدة مثل صندوق (in-q-tel) المالي في الولايات المتحدة الأمريكية⁽³³⁾ المعني برصد وتحديد الشركات التي تطور برمجيات ومعدات متطورة يمكن توظيفها في

(31) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 707.

(32) مدحت أبو النصر، مصدر سبق ذكره، ص 170.

(33) شاي هيرشكوفيتش، مستقبل الاستخبارات في عصر التقنيات الرقمية المتقدمة، ترجمة مهند أبو غوش، مركز الإرث المخبراتي لإسرائيل، دار باب الواد، القدس، فلسطين، 2019، ص 12.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

خدمة الامن القومي الأمريكي والاستثمار في هذه الشركات وهذا الصندوق شركة ذات ملكية شخصية لا علاقة له بالقطاع الحكومي الأمريكي لكنه على علاقة وثيقة مع وكالة المخابرات المركزية (CIA).

لذلك يمكن أن نفهم اننا بصدد تحول جديد لمفهوم السيادة من اشكالها المألوفة المطلقة والنسبية أو المحاصرة إلى الحديث عن السيادة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ولعل هنالك من يرى أن في هذا الأمر جرأة غير عقلانية على خدش مفهوم السيادة العريق بحدث تكنولوجي يمكن اعتباره طارئاً، لكن الواقع يشير عكس ذلك تماماً بسبب أن التكنولوجيا تاريخياً كانت تقود التحولات الكبرى في المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وطرق التفكير وشتى اتجاهات الحياة بسبب ما توفره للدول من مميزات تكسبها ميزة نسبية على من سواها، وغالباً ما ينتج عنه اختلاف في ميزان القوى الذي يمثل القوة الرافعة لعمليات التغيير على الساحة الدولية، وعلى سبيل المثال ظهور الطباعة عام 1450 واختراع التلغراف عام 1837 وصولاً إلى اختراع الكمبيوتر في النصف الثاني من القرن العشرين⁽³⁴⁾، كلها كانت عناصر قائدة للتحولات فكم مرة أعيد تعريف الدولة والأمن والسيادة والقوة الديمقراطية والعلاقات الدولية.. الخ، للمدة من اختراع المطبعة حتى اختراع الكمبيوتر وسيحدث الأمر نفسه في قابل الأعوام، وهذه المرة تحت تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الذي من المتوقع أن يؤدي إلى تغيير جميع الصناعات تقريباً وتعطيل عدد كبير من القوة العاملة⁽³⁵⁾، وتكوين مجالات عمل جديدة وسيدفع الدول إلى إعادة هندسة نماذج التعليم

(34) محمد منذر جلال، سرى غضبان غيدان، تكنولوجيا الحروب السيبرانية واستراتيجيات المواجهة الدولية، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021، ص 65.

(35) مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، الاتجاهات التنافسية 2040 عالم أكثر تنافسية، ترجمة سيمون أكرم العباس،

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

لتغير الطلب في نوع المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وبتغير طرق التعليم سيتغير الوعي، فمن المؤلف حالياً أن مقياس تقدم الأمم ارتبط بمقدار امتلاكها أو توظيفها لتقنيات الذكاء الاصطناعي بحيث أنها خرجت من كونها أداة لتحسين الحياة إلى كونها قيمة اجتماعية وعامل مهم في تشكيل ثقافة المجتمع، وهذا التوجه من المؤكد أنه سينعكس ذلك على الواقع السياسي والأمني.

ويطال هذا الأمر وظيفة الامن أحد اهم وظائف الدولة بل إن بعض المفكرين يرون أن الواجب الأساسي للدولة هو الأمن مثل توماس هوبز⁽³⁶⁾، وبسبب تعقد المتطلبات الأمنية الحديثة وجب الاستعانة بالتقنيات الحديثة بشكل ملح لتحقيق الامن فعلى سبيل المثال: إن إمكانية ضبط الامن الداخلي أو الخارجي للدولة اليوم لا يمكن أن تكون فعالة بالطرق التقليدية أو أن كلفتها ستكون مرتفعة لذا يتم الاعتماد على الطائرات المسييرة وأجهزة استشعار الحركة وكاميرات معززة ببرمجيات التعرف على الوجوه وهذه التقنيات بالرغم من فاعليتها إلا أنها بالواقع تشكل بوابة باتجاهين لمشاركة المعلومات ما بين البلد المستخدم وصانع البرمجيات لا سيما إن علمنا أن معلومات شبكات التواصل الاجتماعي هي جزء من المعلومات التي يعتمد عليها لتعقب المشتبه بهم أو الارهابيون أو إمكانية استخدام هذه البيانات لغرض الفرز الاجتماعي⁽³⁷⁾ بعد إعادة تركيب مصادرها لتتمكن من تنظيم السياسة الحيوية للسكان من خلال البيانات الضخمة التي يجمعها انترنت الأشياء وشبكات التواصل الاجتماعي والبرامج الاتصالية

غيث يوسف محفوظ، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، 2021، ص 94.

(36) توماس هوبز، اللفيثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ودار الفارابي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 15.

(37) زيجمونت باومان، ديفيد ليون، المراقبة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، ط2، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2019، ص 45.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

المجانية والتي تمثل مصدرا هائلا للمعلومات، وتأتي خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتتمكن من توصيف للحالة النفسية للمجتمع⁽³⁸⁾ وبالتالي، سيتم التحول في إمكانية التنظيم والضبط والتحكم من الدولة إلى الفواعل المنتجة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، كذلك انخفاض كلفة إنتاج أنظمة الذكاء الاصطناعي ستتيح توفرها بشكل كبير للفواعل من غير الدول⁽³⁹⁾، التي تشكل خطر على الأمن القومي للدول مثل الجماعات الإرهابية أو الجماعات الانفصالية التي تخوض كفاحا مسلحا، أي إن أدوات القوة الحديثة لم تعد حكرا على الدول بل شاركتها في ذلك قوى أخرى ولعل استخدام داعش للطائرات بدون طيار الانتحارية أو الاستطلاعية لتنفيذ هجمات⁽⁴⁰⁾ أو اغتيالات نوعية يعطينا مثال على خطر التوسع في استخدام هذه التقنيات فضلا عن الأعباء والتحديات الإضافية الجديدة التي ستواجه الدولة، ففي المرحلة الثالثة من عملية تحرير الموصل اضطرت القوات العراقية إلى إيقاف التقدم لمدة أسبوعين، إذ تم تنفيذ 900 عملية انتحارية مدعومة بالطائرات المسييرة التي كانت تستخدم في توجيه الانتحاريين المتخفين في المدينة⁽⁴¹⁾ بعد أن يتم رصد الهدف جوا وتحريك أقرب انتحاري اليه، فضلا عن مهاجمة الاليات والقوات العراقية من خلال اسقاط المتفجرات عليهم جوا وشكل هذا التكتيك عامل إزعاج وإرباك للقوات المهاجمة واستخدمت داعش الطائرات المسييرة لعدة أغراض مثل الاستطلاع، القصف، توجيه نيران المدفعية والصواريخ، توجيه

(38) بيونج-شول هان، السيكيوبولتيكا النيو ليبرالية وتقنيات السلطة الجديدة، ترجمة كريم الصياد، مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2021، ص38.

(39) Greg Allen and Taniel Chan, Artificial intelligence and national security, Belfer Center for Science and International Affairs, Cambridge, United States of America, 2017, p15

(40) defense one, 12/12/2017, The Drones of ISIS, <https://www.defense-one.com/technology/2017/01/drones-isis/134542/> , View date 26/1/26.

(41) سركان بالكان، استراتيجية داعش في استخدام الطائرات المسييرة التكنولوجية وظهور الابتكارات الارهابية، ترجمة مركز الخطابي للدراسات، الرباط، المغرب، 2019، ص30.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

الانتحاريين، استهداف الآليات، ومن الجدير بالذكر ان التنظيم الإرهابي كان يطور البرمجيات المتعلقة بالطيران الآلي وتحقيق الهدف لتحسين قدرات الطائرات التي كان يعمل على تعديلها من خلال برنامج موسع لتطوير الطائرات المسيرة من خلال عدد من الورش المختصة، فقد تمكنت القوات العراقية في 17/ تشرين الأول/ 2016 من ضبط أكثر من 10 ورش لداعش كان يتم فيها تصنيع الطائرات المسيرة في مدينة الموصل⁽⁴²⁾ فضلا عن نقاط السيطرة والتحكم. وكما هو معروف الآن أصبح الامن المعلوماتي من أهم اركان النظرية الأمنية للدول، ويحتل مساحة معتبرة في وعي صناع القرار، فعلى سبيل المثال تضمنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي قدمها الرئيس ترامب في 18/ كانون الأول/ 2018، ثلاث توصيات من الفقرات الأربعة للاستراتيجية تتعلق بالإنترنت، التكنولوجيا، الفضاء، حماية البنية التحتية الحيوية، الشبكات الرقمية، والحفاظ على الريادة التكنولوجية للولايات المتحدة⁽⁴³⁾، وكما أسلفنا في الفصل الأول فإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحتل مكان الصدارة في هذه القطاعات* لا سيما بما يتعلق بالإنترنت الأشياء الذي يوفر معلومات تفصيلية مستمرة عن المواطنين والمؤسسات بشكل يعرض امن الدولة للخطر لذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بوضع قيود ومنع الشركات التي تعمل بالإنترنت الأشياء، وتعود لدول متهمة بانتهاكات لحقوق الانسان من العمل مع المواطنين الأمريكيين مثل الشركات الصينية، وكذلك تقوم بمراقبة الاستثمار

(42) سكان بالكان، المصدر نفسه، ص 10.

(43) صفاء إبراهيم الموسوي، الفواعل من غير الدول والامن العالمي بعد عام 2001، مؤسسة نائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2018، ص 169-170.

* انظر الفصل الأول تطبيقات الذكاء الاصطناعي والدول الرائدة في الذكاء الاصطناعي/ الولايات المتحدة الأمريكية.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

الأجنبي في هذه التقنيات في الولايات المتحدة⁽⁴⁴⁾، وهذا مثال بسيط على انعكاس هذه التقنيات على الأمن والاستقرار الداخلي ومن المؤكد أن تأثيره أكبر في وظيفة الأمن والدفاع الخارجي وتأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي باتت أكثر وضوحاً في حسم بعض الصراعات الحديثة، مثل دور الدرونات التركية في الحرب الأخيرة ما بين أرمينيا وإذربيجان وكيف انقلبت الأحداث في إثيوبيا لصالح الحكومة المركزية ضد تمرد التيغراي بفعل الدرونات التركية والإيرانية والاماراتية التي استخدمت في الصراع⁽⁴⁵⁾.

وليست الدول التي تعتمد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمأمن من المخاطر الأمنية، إنما هنالك تغير نوعي للتهديد من شكله المباشر إلى شكل آخر يهدد الذكاء الاصطناعي الذي من المفترض أنه تم تصميمه للتعامل مع الاخطار المباشرة مثل تعرض خوارزميات الذكاء الاصطناعي للتخريب من خلال برامج أو خوارزميات مضادة تستخدم من قبل القراصنة أو الارهابيين تقوم بالتلاعب بنظام التعلم العميق مما ينتج عنه قيام الخوارزمية بتفسير مختلف للمعلومات وتتخذ إجراءات ضارة بالبشر أو القانون⁽⁴⁶⁾، الأمر الذي يحتم على الدولة القيام بتدابير دقيقة لأمن الذكاء الاصطناعي الذي تستخدمه في إدارة مرافق الحياة أو تحيز خوارزميات الذكاء الاصطناعي، أي عندما تبدأ الخوارزميات بالتعلم فإنها تستجيب لتراكم المعلومات السائد في البيئة التي تتعلم منها مثلاً بيئة الولايات المتحدة الأمريكية تمتاز بالتميز العنصري تجاه الملونين

(44) ماري لي وآخرون، انتزعت الاجسام الفرس المخاطر الحوكمة، مؤسسة راند، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2019، ص 23.

(45) موقع الجزيرة، إثيوبيا من النزاع إلى تدخل الغرب ثم إلى الحسم العسكري فالحوار، 2022/1/17، <https://2u.pw/n7jJg> ، تاريخ الاطلاع 2022/1/19.

(46) محمد محمد الهادي، الذكاء الاصطناعي معالمه وتطبيقاته وتأثيراته التنموية والمجتمعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2021، ص 243.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

والاسيويين وبذلك تكون المعلومات السلبية المتراكمة عنهم اكثر شيوعا في المنصات الالكترونية والتي تفهمها الخوارزميات على أنها حقائق، أي إن الخوارزمية تكون عادلة رياضيا ومنحازة أخلاقيا وقد ثبت هذا الأمر عمليا في برنامج نظام تقييم المخاطر الجنائية الذي طوره شركة نورثوينت⁽⁴⁷⁾، ويُستخدم هذا البرنامج في جلسات الحكم وإطلاق السراح المشروط الذي أبدى تحيزا صريحا تجاه السود، فقد كان يجري تصنيف المدانين السود تصنيفاً أعلى من المدانين من غير السود، حتى عندما ارتكب المدانون غير السود جرائم أشد خطورة. كما تترتب على الدولة مسؤولية أخرى من نوع جديد ترتبط بتطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي ألا وهي حماية المعلومات الحساسة للدولة وحماية بيانات مواطنيها من أخطار الاستلاء عليها أو إمكانية النفاذ إلى المجتمع من خلالها من قبل قوى غير وطنية. وتعتمد المؤسسات الاستخبارية الدولية بشكل متصاعد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لشتى الأغراض مثل تحليل الجمهور المستهدف، تشخيص السلوكيات، توقع أحداث العنف والتمرد مثل برنامج ICEWS الذي انتجته لكهيد مارتن وجربه الجيش الأمريكي على 30 دولة اسيوية اعطى دقة 60% فضلا عن البرامجيات الأكثر تطورا التي تستخدمها (CIA) و (FBI) لتتبع الإرهابيين والمشتبه بهم⁽⁴⁸⁾.

وتأثير تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي على شرعية السلطة يمكن فهمه من خلال فهم العلاقة بين شرعية السلطة وطرق التأثير بها فالشرعية هي بالأصل قوة ارغام مادية تعبر عن نفسها بما تضعه من قواعد قانونية، غير ان الحكام يفضلون ان

(47) أوشونديه أوشوبا، وليام ويلسر الرابع، ذكاء اصطناعي بلامح بشرية مخاطر التحيز والأخطاء في الذكاء الاصطناعي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، ص 13.

(48) شاي هيرشكوفيتش، مصدر سبق ذكره، ص 50.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

ينقاد المحكومون طوعيا واختياريا لسلطتهم إذ تحظى بمقدار اعلى من الاحترام كونه يتجاوب مع القيم الأخلاقية والمعتقدات الدينية السائدة⁽⁴⁹⁾، لذلك يتم الانقياد للقواعد القانونية بدون الحاجة إلى عامل الاجبار المادي أو يكون في حدوده الدنيا فهو ايمان حقيقي من غالبية المجتمع بصحة ممارسة السلطة من قبل الحاكمين وتفقد مبرر طاعتها إذا تغيرت هذه القناعات. وأول تأثير يمكن رصده في إمكانية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل تغيير القناعات في شرعية السلطة هو التأثير في مجرى الانتخابات بصورة مباشرة من خلال القدرة على التلاعب بنتائج الانتخابات لا سيما في الدول التي يستخدم في التصويت الالكتروني أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في توجهات وتفضيلات الناخبين واطلاق عمليات تحسين السمعة أو الاضرار بالسمعة السياسية للمرشحين من خلال استخدام تقنيات التزييف العميق، ففي السابق كانت هذه العمليات تتم من خلال قوى بشرية مختصة، أما الآن فيتم الاستعاضة عنها بخوارزميات أدق وأكثر فاعلية تتمكن من التنقيب في البيانات الشخصية لكل متصل بأي منصة اجتماعية، إذ يتمكن من رسم الملامح الشخصية والتنبؤ بتفضيلاتها عبر برامج مختصة مثل المشروع المشترك بين جامعة كامبريدج ومايكروسوفت وبوينغ⁽⁵⁰⁾. الذي يستخدم لهذا الغرض، وبالتالي، من الممكن جداً التأثير في قناعات المواطنين تجاه السلطة وتكوين صورة ذهنية جديدة عن شرعيتها الذي يمهد لعدم الاستقرار السياسي، ومن الجدير بالذكر أن بعض القضايا الدولية التي أثرت مؤخراً تساهم بشكل فعال في إعادة تقييم شرعية السلطة من قبل المواطنين مثل موضوع شح الموارد

(49) منذر الشاوي، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(50) غسان مراد، دهاء شبكات التواصل الاجتماعي وخبايا الذكاء الاصطناعي، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2019، ص 98.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

وانعكاسها السلبي على الاستدامة العالمية وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية⁽⁵¹⁾، فهي تشير إلى أن الدول الأقل تطورا والأكثر فسادا هي التي تقوم بهدر الموارد القابلة للنضوب مثل المياه وموارد الطاقة والمناطق المزروعة، ويمكن التعامل مع هذه المشاكل من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعة والمحافظة على المياه وشبكات توليد الطاقة النظيفة فضلا عن إدارة المدن الذكية وهذه المقترحات تحمل في طياتها بعدا سياسيا يدور حول فكرة ربط شرعية الدولة بمقدار حسن ادارتها للموارد القابلة للنضوب والتي تتطلب إمكانيات في الذكاء الاصطناعي والتي تعجز عنها الدول الضعيفة، وتواجه الدولة تحديات متنوعة في عدة مجالات مهمة مثل اليات تنظيم سوق العمل في وقت بدأت تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوتات تدفع باتجاه الاستغناء عن الايدي العاملة التقليدية التي بدأت تتعرض لمشكلة كبيرة وهي زيادة الإنتاج وانخفاض حصة الايدي العاملة من الدخل القومي كون هذه الحصة اخذت تتجه إلى رأس المال⁽⁵²⁾.

الخلاصة

وصفوة القول: إن شرعية الدولة مستمدة من قوة انجاز السلطة في مسائل الامن والدفاع والصحة والخدمات المختلفة فضلا عن مقدار الرفاهية ومن ثم تأتي

(51) منذر الشاوي، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(52) غسان مراد، دهاء شبكات التواصل الاجتماعي وخبايا الكاء الاصطناعي، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2019، ص 98.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ووظائفها

الايولوجيا والقيم الدينية والسياسية لتعطي المبرر الأخلاقي لوجوب طاعة السلطة ونرى اليوم ان معظم هذه الوظائف يتم إنجازها من خلال التكنولوجيا الرقمية وتزداد فاعليتها وكفاءتها بتحولها من الرقمنة الاعتيادية إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي لذا وجب على الدول التي تسعى لتعديل قوتها ومكانتها في البيئة الدولية وتقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي فرصا واعدة للدول الطموحة في إعادة تموقعها الدولي كما يمكن أن تشكل خطرا داهما على الدول التي لا تخطط لوضع استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي كعامل وقائي أولا من الذكاء الاصطناعي الخارجي وكعامل تنافسي ثانيا. كذلك وما يرافق ذلك من تفشي البطالة وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي فضلا عن إعادة النظر في قواعد التوظيف مثل التحصيل الدراسي، الموهبة، الثقافة، الخبرة⁽⁵³⁾، وهذا التأثير يعيد تشكيل حياة الناس وسلوكياتهم فهو يؤثر في البيئة التعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية كما وتعرض إمكانية الدولة في مسألة غرس القيم وبناء الوعي ورفع مستوى الثقافة إلى اختبار عصيب في ظل الثورة الاتصالية الحالية وسيزداد الوضع تعقيدا وصعوبة بسبب استخدام الذكاء الاصطناعي في المنصات الاتصالية كونها تتمكن من فرز المواطنين حسب الاهتمامات والميول وإعطاء تقرير مفصل عن توجهات معظم الشعب مما يسهل على القوى الدولية الحصول على تغذية راجعة مركزة وموزعة جغرافيا وحسب النوع الاجتماعي ايضا تظهر جدوى برامجها الفكرية والسياسية والاجتماعية والنفسية ضد الدول المستهدفة.

(53) محمد محمد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص334.



من نحن؟

مركز مدار للسياسات والتنمية الديمقراطية مركز فكري عراقي مستقل، غير حكومي وغير ربحي، يُعنى بالسياسات العامة وقضايا الدولة والمجتمع. يعمل على إنتاج معرفة رصينة وعملية ترتبط بالواقع العراقي، من خلال البحوث والدراسات وتحليل السياسات والحوار وبناء القدرات.

من هو الباحث؟

حسام رشيد هادي الربيعي
الصفة الاكاديمية: مدرس مساعد – استاذ جامعي
التخصص الدقيق: علاقات الدولية
كلية العوم السياسية – الجامعة المستنصرية